أثر التفاعل بين وفرة الموارد الطبيعية والجودة المؤسساتية على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تطبيقية

The impact of the interaction between natural resource abundance and institutional quality on sustainable development in Algeria: Empirical Study

عبدالرزاق مدوري [1]
مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD – الجزائر
a.madouri@cread.dz

بلقاسم زايري
جامعة وهران 02 – الجزائر
zairi.belkacem@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/28 تاريخ القبول: 03 /2021/06 تاريخ النشر:: 24 /2021/06

ملخص: يمثل مؤشر الادخار الصافي المعدل أو الادخار الفعلي مقياسا للاستثمار الصافي في رأس المال المنتج والطبيعي والبشري، بيد أنه شرط ضروري للتنمية المستدامة شريطة ألا يكون سالبا باستمرار. وتبعا لبيانات البنك الدولي، فإن البلدان الغنية بالموارد تفشل بانتظام في الوفاء بهذا الشرط، بحيث تشير معدلات الادخار الفعلي السالبة إلى أن الثروة الاجمالية في تناقص. وفي سياق هذه المسألة، يشكل تدهور مؤشرات البيئة المؤسساتية في الجزائر أكبر عقبة أمام تحقيق أهدافها التنموية. وعليه، تحاول هذه الدراسة باستخدام طريقة GMM تحليل تأثير وفرة الموارد والجودة المؤسساتية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 2017. وبهذا الصدد، توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية: أ) الأثر السلبي المعنوي لنسبة الإعالة أو التبعية العمرية ووفرة الموارد الطبيعية. ب) سيكون لتحسين الجودة المؤسساتية أثر موجب على صافي المدخرات المعدلة، سواء بدون /أو بالتفاعل مع مؤشر وفرة الموارد.

الكلمات المفتاحية: وفرة الموارد، الجودة المؤسساتية، التنمية المستدامة، الادخار الصافي المعدل، الفروق العامة للعزوم.

Abstract:
Adjusted net saving is a measure of net investment in produced, natural and human capital. It is a necessary condition for sustainable development that genuine saving not be persistently negative. According to World Bank data, resource-rich countries are systematically failing to fulfill this condition, where the negative genuine saving rates imply that total wealth is in decline. In this issue, the degradation of institutional environment indicators in Algeria appears to be the greatest obstacle to achieve its development goals. This study attempts, using GMM method, to analyze the impact of resource abundance and institutional quality on sustainable development in Algeria during the period 1984 to 2017. Overall, the empirical study found the following main results: i)The negative significant effect of age-dependency ratio and natural resource abundance, ii) Institutional quality improvement will have a positive effect on the adjusted net savings, whether without/ or in interaction with an indicator of resource abundance.

Key words: *Resource abundance, Institutional quality, Sustainable development, Adjusted net saving, Generalized Method of Moments (GMM).*

1 – المؤلف المرسل: عبدالرزاق مدوري، a.madouri@cread.dz

مقدمة:

يكشف عدد كبير من البحوث الاقتصادية التطبيقية خلال السنوات الأخيرة أن للمؤسسات تأثيرا كبيرا على النتائج الاقتصادية الكلية. فقد استخدم الاقتصاديون على نحو نموذجي نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لقياس مستويات التنمية الاقتصادية، ووجدوا أن الفروق في الدخل عبر البلدان مختلفة –لاسيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة– لاختلاف نوعية المؤسسات التي تسير شؤون بلدانهم. ومن ثم، فإن هذا الواقع، يدعم الرؤى المتبصرة المرموقة لنورث دوقلاس عند تحديده لمفهوم المؤسسات وأيضا لدارون أسيموجلو وجيمس روبنسون عند معالجتهما لأسباب فشل الأمم؛ بحيث وضحا عن قناعة أن البلدان تنجو فقط من شبح الفقر، عندما تمتلك مؤسسات فاعلة، وأن السبب الرئيسي وراء وجود بعض البلدان غني والبعض الآخر فقير، بالأحرى هو مسألة مؤسسات وسياسات.

لاشك في أن المؤسسات الجيدة مهمة، لما كانت المؤسسات الرديئة تدق ناقوس فشل التنمية وتعيق استدامتها لاسيما في ظل الظروف المواتية بما فيها وفرة الموارد الطبيعية، فعندما تتسم المؤسسات بالضعف، فإنه سيترتب عن استغلال عائدات الموارد حتما تداعيات عكسية، وهنا يتم التساؤل عن أي ظرف تتحول فيه الوفرة إلى كنز أو نعمة؟ فمعظم الكتابات المسهبة تفيد بأنه: في سياق عقد اجتماعي قادر على البقاء بارتكازه على قواعد رسمية وغير رسمية متفق عليها على نطاق واسع، ستكون هناك امكانية كبيرة لتخصيص العوائد والريوع بشكل أفضل وعادل بين الأجيال، وذلك على الوجه الذي يعزز دور الترتيبات المؤسساتية في كبح جماح سلوكيات البحث عن الريع (**Eigen-Zucchi, C., Eskeland, G. S, & Shalizi, Z. 2003, P43**). وبصفة أعم، يشير الارتباط بين المؤسسات والتنمية إلى حقيقة أنه كلما تواجدت مؤسسات أفضل، كان تقلب النمو أقل، ونصيب الفرد أكبر، وعلى الرغم من ذلك، فإن المؤسسات مطلوبة لتحقيق ما هو أسمى– أي تعزيز أسس التنمية المستدامة– من خلال ضمان إدارة جيدة لمحفظة الأصول بخاصة ما تعلق منها بالأصول البيئية، بيد أن تدهورها سيعرض نمو الدخل والرفاهية إلى خطر محدق في نهاية المطاف.

واتصالا بما سبق، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مدى تأثير وفرة الموارد الطبيعية والبيئة المؤسساتية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى غاية 2017. وذلك عبر الاجابة عن التساؤل التالي: كيف تؤثر وفرة الموارد والبيئة المؤسساتية على التنمية المستدامة في الجزائر؟ وهل للتفاعل بين الوفرة والبيئة المؤسساتية تأثير مهم على التنمية المستدامة للبلد؟

وتقتضي الاجابة عن هذا التساؤل، طرح الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** يتوقع أن يكون لوفرة الموارد تأثيرا سالبا على مؤشر التنمية المستدامة للجزائر، بينما يتوقع أن يكون لتحسين مؤشرات البيئة المؤسساتية تأثيرا موجبا.
- **الفرضية الثانية:** يتوقع أن يكون لمؤشر التفاعل بين وفرة الموارد والبيئة المؤسساتية تأثيرا موجبا على مؤشر التنمية المستدامة للجزائر.

ومن أجل اختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا في الجانب التطبيقي على طرق التقدير القياسي –طريقة الفروق العامة للعزوم GMM–.

وعليه، سنقوم بتقسيم أجزاء هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور: سيقدم المحور الأول أبرز الدراسات التطبيقية التي تناولت وفرة الموارد الطبيعية والجودة المؤسساتية والتنمية المستدامة، بينما سيتضمن المحور الثاني مفاهيم نظرية حول المؤسسات والتنمية المستدامة، في حين سيغطي المحور الثالث الدراسة التطبيقية (وصف المتغيرات وضبط نموذج الدراسة، منهجية الدراسة، تحليل ومناقشة النتائج).

المحور الأول: وفرة الموارد الطبيعية والجودة المؤسساتية والتنمية المستدامة: دراسات تطبيقية

سنحاول في هذه النقطة توثيق العلاقة التي تجمع بين وفرة الموارد ونوعية البيئة المؤسساتية والتنمية المستدامة عبر تحليل نتائج مجموعة من الدراسات التطبيقية التي تمثل امتدادا للدراسات التي تأخذ بالمقاربة الاقتصادية في تفسير أسباب تفاوت النمو الاقتصادي –بين البلدان

الغنية والفقيرة من الموارد الطبيعية- على غرار ما قدمه كل من زاكس ووارنر سنتي 1995 و1997 وجيلفسون سنة 2001م حيال ذلك.

ومن بين الدراسات التطبيقية التي تناولت الموضوع، نجد:

- دراسة لـ (**Edwards. S, 1996 ,pp5-44**) بعنوان: لماذا معدلات الادخار في أمريكا اللاتينية هي منخفضة؟ تحليل مقارن دولي An international comparative analysis. تقدم هذه الدراسة تقييما نظريا وتطبيقيا لمحددات معدلات الادخار، مع التركيز بشكل خاص على معدلات الادخار الوطنية في أمريكا اللاتينية؛ وقد استندت إلى مقارنات دولية، باستخدام بيانات خاصة بـ 36 بلد للسنوات الممتدة ما بين:1970-1992، مع التمييز بين المدخرات الخاصة والحكومية لاختلاف المحددات؛ ففي الوقت الذي تستجيب فيه المدخرات الخاصة لمتغيرات: النمو الديمغرافي ونفقات الحماية الاجتماعية وعمق القطاع المالي، فإن المدخرات الحكومية لن تستجيب لذلك. ومن جهة أخرى، تتأثر المدخرات الحكومية بنوع مهم من المتغيرات الذي لا يؤثر على المدخرات الخاصة، أكثر تفصيلا؛ يكون حجم المدخرات الحكومية منخفضا في حالة ارتفاع درجات عدم الاستقرار السياسي فضلا عن تأثر كليهما (أي المدخرات الخاصة والحكومية) بالنمو الحقيقي وتوزان الحساب الجاري. إجمالا، تعزي الدراسة أسباب هوان معدلات الادخار الحكومية لأمريكا اللاتينية إلى نوعية المحددات عوض الاختلافات الهيكلية.
- دراسة لـ (**Hamilton. K & Clemens. M , 1999, PP333-345**)بعنوان: معدلات الادخار الفعلي في البلدان النامية، حيث قامت بتحليل بيانات الادخار الفعلي لبعض مناطق العالم للفترة الممتدة من: 1970-1993م، أين توصلت إلى أن معدلات الادخار الفعلي بالنسبة للدخل الوطني الاجمالي لم تكن موجبة في الكثير من البلدان، لاسيما بالنسبة لبلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي سجلت باستمرار معدلات سالبة؛ هذه المعدلات كانت مخيبة للآمال خصوصا في ظل تدهور رفاهية مواطنيها بما فيها: التعليم والتغذّية والرّعاية الصحية. ومن جهة أخرى، قبعت معدلات الادخار الفعلي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال فترة السبعينات عند مستويات تراوحت ما بين 8 و9% من GNP، في حين سجلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي معدلات ادخار قوية فاقت نسبة 15%من GNP في بداية السبعينات والتسعينات. في الأخير، خلص الباحثان بأن وجود مدخرات كبيرة يعدّ كشرط ضروري لكنه ليس كاف لتحقيق نمو اقتصادي متين وسلس.
- دراسة لـ (**Atkinson. G & Hamilton, K. 2003 ,PP1793-1807**) بعنوان: المدخرات والنمو وفرضية لعنة الموارد، توصلت إلى أن هناك علاقة مهمة بين المحاولات المرصودة لفهم محددات النمو الاقتصادي وقياس الاستدامة من أجل تفسير العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي التي يصطلح عليها في الأدبيات التطبيقية "بفرضية لعنة الموارد". وباستخدام الانحدارات المقطعية لـ91 بلد cross-country للفترة الممتدة ما بين: 1980-1995، قدمت الدراسة دليلا واضحا على أن لعنة أو نقمة الموارد تنقص من قدرات الحكومات في مجال إدارة إيرادات الموارد الكبيرة وقد تجعلها عاجزة بشكل مستدام. لتقدم في الأخير منظورًا آخر للفرضية هو أن: البلدان التي تأخر فيها النمو هي تلك التي أدت فيها مجموعة من التوليفات المتكونة من: الموارد الطبيعية وسياسات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام إلى انخفاض معدلات الادخار الفعلي (الادخار الصافي المعدل).
- دراسة لـ (**World Bank, 2006**) بعنوان: أين تكمن ثروة الأمم؟، عمدت إلى تحديد مستويات التنمية المستدامة لثلاث مناطق في العالم تبعا لخصائصها المعروفة على أساس الادخار الصافي المعدل خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2003م. وكشفت الدراسة من خلال التقسيم الذي اعتمدته أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد سجلت باستمرار معدلات ادخار سالبة، أين بلغت مجتمعة في أواخر السبعينات رقما قياسيا قدر بـ-30% من GNI (الدخل الوطني الاجمالي)، ليبقى بعدها هذا المعدل يتقلب

في حدود-11%. ويفسر البنك الدولي أسباب الانخفاض الحاد لمعدلات الادخار الفعلي للمنطقة من خلال: مدى تأثر معدلات الادخار الصافي المعدل بالتغيرات التي تحصل في أسعار النفط العالمية، ونمط استخدامات الريع النفطي (الاستهلاك بدلا من الاستثمار). خلافا لذلك، قد نجحت بعض البلدان في المنطقة كالأردن والمغرب وتونس في تحقيق معدلات ادخار موجبة (تعدَت نسبة 15% من GNI).

- دراسة لـ (**Dietz.S and Neumayer . E, & Soysa. I , 2007, PP33-53**) بعنوان: الفساد ونقمة الموارد الطبيعية والادخار، بحيث كتبت قائلة: أنه من بين الشروط المسبقة لتحقيق التنمية المستدامة ألا يكون الادخار الفعلي على الدوام سالبا لتعتبره كمؤشر رديف للتنمية المستدامة لما كان يقيس صافي الاستثمار بأبعاده الثلاثة: رأس المال المادي والطبيعي والبشري. ووفقا للبيانات التي يوفرها البنك الدولي، وجدت بان البلدان الغنية بالموارد؛ قد فشلت في تلبية هذا الشرط، بيد أن وفرة الموارد قد كان لها تأثير سالب على معدلات ادخارها الفعلي. على حد اعتقادها، يسير هذا التأثير جنبا إلى جنب مع مظاهر نقمة الموارد بالنسبة للنمو الاقتصادي تبعا لما هو معروف في الأدبيات. وفي سياق الواقع، حاجت الدراسة ذلك الارتباط الثنائي الوثيق بفرضية: أن نمو الاستهلاك في المستقبل هو مقيد بعدم كفاية الادخار الفعلي الحالي. في الأخير، خلصت إلى استنتاج أكثر إقناعًا من الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي – مفاده: أن الفشل المؤسساتي هو الذي يحدَ من النمو – عند استخدام البيانات المتعلقة بالادخار الفعلي؛ وذلك عقب تقديرها لانحدار مؤشر الادخار الفعلي إلى مؤشرات النوعية المؤسساتية (الفساد، النوعية البيروقراطية، سيادة القانون) بالتفاعل مع مؤشر الوفرة، أين سجلت على سبيل التوثيق بأن الحدَ من الفساد له تأثير موجب على الادخار الفعلي بعد رفع الأثر السلبي لوفرة الموارد.
- دراسة لـ(**Stoever, J, 2012, PP794-801**) بعنوان: الثروة الشاملة، النوعية المؤسساتية والتنمية المستدامة- تقدير أثر النوعية المؤسساتية على الاستدامة، وذلك لعينة شملت 138 بلد للفترة الممتدة من: 1996 إلى 2006. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى `ذات المرحلتين؛ وجدت بأن هناك علاقة موجبة وسببية بين المؤسسات الجيدة والاستدامة المعبر عنها بمؤشر صافي الادخار المعدل (ANS)، بينما متغيرات النوعية المؤسساتية فعبَر عنها بمتوسط مؤشرات الحوكمة الست، علاوة على استخدام متغير مساعد (وفيات المستوطنين settler mortality) لتفادي مشاكل التأثير الداخلي. في الأخير، قامت الدراسة بإعادة تقدير الانحدار بتعديل المتغير التابع واعتماد فقط رأس المال المادي في حسابه، لتكشف عن وجود تأثير ضعيف وصغير. ومن جهة أخرى، تفيد النتائج بأن رأس المال غير المادي قد تأثر بصفة أكبر بالنوعية المؤسساتية.
- دراسة لـ(**Yang. J, Managi. S, Sato. M, 2014, PP431-453**) بعنوان: أثر النوعية المؤسساتية على الثروة الوطنية: فحص باستخدام طريقة الافتراضات المتعددة multiple imputation (MI)، حيث قامت بتطوير قاعدة بيانات باسم جدول الموارد العالمي world resource table (WRT) بالاستعانة بطريقة الافتراضات المتعددة (MI) مما ساعد على تضمين 27 متغير وما يقارب 5859 مشاهدة لـ189 بلد (فضلا عن استبعاد 13 بلد غير مستقل و08 بلدان لا تتوفر عنها بيانات كافية) على مدار الفترة الممتدة ما بين: 1980-2010. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين SLS2 -في التقدير- بالنسبة لكل من النموذجين التاليين: Listwise model، Imputed model، وجدت الدراسة بأن هناك تأثير موجب ومعنوي لمؤشرات نوعية النظام السياسي Polity2 والفساد (عند معنوية 10%) على الادخار الفعلي، بينما لم يكن لمتغيرات socio-economic مثل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تأثيرا معنويا ملحوظا في كل نماذج الانحدار، لتقترح في الأخير MI كطريقة مفيدة لإنشاء قاعدة بيانات لخدمة بحوث الاستدامة لاسيما بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل.

- دراسة لـ(**شكوري. س.م & شيبي ع، 2013، ص ص 07-61**) بعنوان: العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: دراسة حالة الجزائر، أين حاولت تسليط الضوء على واقع العدالة والتنمية الاجتماعية بالجزائر مع توصيف البيئة المؤسساتية فضلا عن تحليل تأثيراتها على التنمية المستدامة للبلد على أساس بيانات سنوية ممتدة من 1970 إلى 2007م، وباستخدام طريقة GMM. وبناء على ذلك، توصلت الدراسة في شقها التطبيقي إلى نتائج جوهرية لاسيما بالنسبة للمتغيرات الجديرة بالاهتمام والتي مفادها ما يلي: أن لوفرة الموارد الطبيعية تأثيرا معنويا سالبا على الادخار الصافي المعدل في جميع النماذج لكن بمعاملات صغيرة، أما فيما يتعلق بتأثيرات مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية؛ فقد كشفت نتائج التقديرات بأن تحسن مؤشرات الاستقرار السياسي ومراقبة الفساد ودور القانون سيؤدي إلى زيادة مستويات الادخار الصافي المعدل بمقدار: 4.11، 3.56، 2.48 على التوالي، بينما كان تأثير بقية مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية غير معنوي. وبهذا الصدد، أشارت الدراسة بمدى قدرة البيئة المؤسساتية على تحسين التنمية المستدامة في الجزائر عبر تغيير القواعد غير الرسمية والحد من سلوكيات البحث عن الريع بشتى مظاهرها من محاباة ومحسوبية وجهوية التي لازالت تعرقل تقدم الاصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق.

المحور الثاني: المؤسسات والتنمية المستدامة: مفاهيم نظرية

أولا: المؤسسات، مفهومها، ووظائفها،

ماذا يقصد بمصطلح المؤسسات؟ هناك عدة تعاريف للمؤسسات وبوجهات نظر مختلفة، إذ يعرفها دوجلاس نورث على نحو أوسع؛ على أنها تلك القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الانسانية. وبالمقابل، هناك تعاريف ضيقة للمؤسسات ترتكز على كيانات تنظيمية معينة، وأساليب اجرائية، وأطر تنظيمية. أيضا هناك وجهة نظر وسطية تستند على درجة حماية حقوق الملكية، ودرجة العدالة التي تطبق بها القوانين والتنظيمات، ومدى انتشار الفساد. وما هو ملاحظ، أن الكثير من البحوث الميدانية قد أخذت بالتعريف الوسطي في تفسير الهوة الواسعة في مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والنامية (**Edison, H. 2003, P36**). عموما، وجهات النظر هذه، ربما تكون أكثر ارتباطا بقواعد اللعبة السائدة في المجتمعات التي تحددها عادة معايير السلوك الصريحة والضمنية وقدرتها على خلق حوافز مناسبة للسلوك الاقتصادي المرغوب.

وتشير الكثير من الأعمال العلمية القاعدية في هذا المجال أن: التنمية الاقتصادية طويلة الأجل تتطلب وجود أشكال مهمة من المؤسسات أي تلك القادرة على إنفاذ حقوق الملكية، ووضع قيود على أعمال النخبة، واتاحة فرص متساوية لقطاعات المجتمع، ومواصلة دفع النمو، وبناء القدرة على امتصاص الصدمات، وتيسير تقاسم الأعباء بشكل مقبول اجتماعيا، هذا النوع من المؤسسات يصطلح عليه تسمية المؤسسات الشاملة لما كانت تدعم بقوة المؤسسات الاقتصادية الشاملة لتحقيق الازدهار الدائم؛ تبعا لما كتبه بيتر دايموند- صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2010م- عند توصيفه للكتاب الشهير: لماذا تفشل الأمم؟ والذي قال في حقه بأنه: يتميز بعمق الادراك، كونه يعج بالأمثلة والنماذج التاريخية. وفي سياق متصل، اعتبر سيمون جونسون أن هذا الكتاب يقدم نظرية دامغة فيما يتعلق تقريبا بكل ما يمكن فعله لتحقيق التطور الاقتصادي، فالأمم تتطور ويزيد شأنها عندما تقيم في الواقع المؤسسات السياسية الداعمة للنمو والتطور الصحيح، وتفشل في الغالب -بشكل ملفت للنظر- حينما تتصلب وتتحجر تلك المؤسسات في التكيف مع الواقع"(**أسيموجلو. د & روبنسون. ج، 2015، ص ص 05-06**).

ويمكن وصف هذه المؤسسات في إطار الوظائف المنوطة بها (**Rodrik. D & Subramanian. A, 2003 , PP32-33**) بأنها:

- المنظمة للسوق Market Regulating: أي المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية، ووفرات الحجم، ونقص المعلومات.

- المحققة لاستقرار السوق Market Stabilizing: أي المؤسسات التي تكفل انخفاض التضخم، وتقليل التقلبات الاقتصادية الكلية إلى أدنى حد، وتفادي الأزمات المالية.
- التي تمنح الشرعية للسوق Market Legitimizing: أي المؤسسات التي توفر الحماية الاجتماعية والتأمين. وتشمل الأمثلة نظم المعاشات التقاعدية وبرامج التأمين ضد البطالة والصناديق الاجتماعية الأخرى.

وفي نفس السياق، تؤكد أبحاث عديد الاقتصاديين مثل: سايمون جونسون، وداني رودريك، وآرفيند سوبرامانيان، وفرانسيسكو تريبي، ووليام إيسترلي وروس ليفن، بأن للمؤسسات تأثيرا كبيرا على قضايا التنمية الاقتصادية ومستوياتها، وأن قيود الموارد، والجغرافيا الطبيعية، والسياسات الاقتصادية، والجغرافيا السياسية، وجوانب أخرى تخص الهيكل الاجتماعي الداخلي مثل: دور كل من الجنسين، وعدم المساواة بين المجموعات العرقية؛ هي كلها عوامل ذات تأثير أقل أو ليس لها تأثير على الاطلاق (**Sachs.J.D, 2003 , P 38**).

ثانيا: التنمية المستدامة، مفهومها، وكيفية قياسها

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة ضمن منشورات الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980م، ليعاد استخدامه في تقرير موسوم بعنوان:"مستقبلنا المشترك" Our Common Future المعروف باسم "تقرير برونتلاند" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1987م. وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". فتوصيف الاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يأخذ بعين الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي لتحقيق التنمية وتحسين جودة الحياة. وعليه، تعالج التنمية المستدامة عديد المشاكل والتي غالبا ما تكون معقدة مثل: الحد من الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والتحكم في النمو السكاني وتوفير الرعاية الصحية إضافة إلى موضوعات حماية الأرض من التلوث البيئي (**منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2012، بدون**). وفي نفس السياق، أتى تقرير البنك الدولي سنة 2003م بخصوص التنمية العالمية والموسوم بعنوان التنمية المستدامة في عالم متغير، ليدعو إلى ضرورة أن تهتم المؤسسات بتمكين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من إدارة محفظة أكبر من الأصول لتشمل أصول بيئية (الماء والهواء والأرصدة السمكية...) واجتماعية (الثقة) علاوة على رأس المال المادي والبشري، وذلك بما يكفل للبلدان من أن تبني منظورا طويل الأجل، وتحقق بذلك الربط بين خفض عدد الفقراء ومؤسسات التنمية المستدامة. (**Eigen-Zucchi. C, Eskeland. G. S & Shalizi. Z, Ibid, 2003, P42**).

كذلك، يعتبر Hartwick 1977 وSolow 1987 من بين الاقتصاديين البارزين الذين استخدموا مفهوم التنمية المستدامة في توصيف مستويات الرخاء في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مع التحقق من مدى ديمومة عملية التنمية بها. وتعرض هذه الطريقة التي حملت اسم قاعدة هارتويك وصفة مهمة للتنمية بالنسبة لاقتصادات الموارد الناضبة مفادها: أنه يمكن تأمين مستوى ثابت من الاستهلاك وإدامته، شريطة أن تعادل قيمة الاستثمارات قيمة الريوع المحصلة من استخراج الموارد لكل مرحلة زمنية. وفي إطار التقديرات الحديثة للتنمية المستدامة، استخدم البنك الدولي مؤشر الادخار الفعلي أو الادخار الصافي المعدل –الذي كان بيرسن وأتكينسون (1993) وهاملتون (1994) أول من استخلصوه– للتعبير ذلك. ويتيح هذا المؤشر امكانية لتقدير وتقويم التغيرات في الموارد الطبيعية، والنوعية البيئية، ورأس المال البشري، فهو يقيس الاستدامة بمفهومها الأوسع. وتشير معدلات الادخار الفعلي السالبة إلى أن الثروة الاجمالية في تناقص، وأن السياسات المؤدية إلى ذلك هي سياسات غير مستدامة (**World Bank, 2006, Ibid, PP 35-49**).

ويتم تقدير الادخار الصافي المعدل من طرف البنك العالمي كالتالي (أنظر إلى الشكل رقم 01): ANS =NNS+E-D-P

حيث: ANS: تمثل الادخار الصافي المعدل، NNS: الادخار الوطني الصافي، E: النفقات التشغيلية الجارية على التعليم، D: قيمة استنزاف الثروات الطبيعية بما في ذلك: الطاقة والفلزات والمعادن وصافي استنزاف الغابات، P: قيمة الأضرار من الملوثات بما فيها ثاني أكسيد الكربون والمواد الجسيمة.

علما أن: NNS=GNS-CFC، GNS: تمثل الادخار الوطني الخام، CFC: استهلاك رأس المال الثابت.

الشكل رقم01 : طريقة تقدير مؤشر الادخار الصافي المعدل

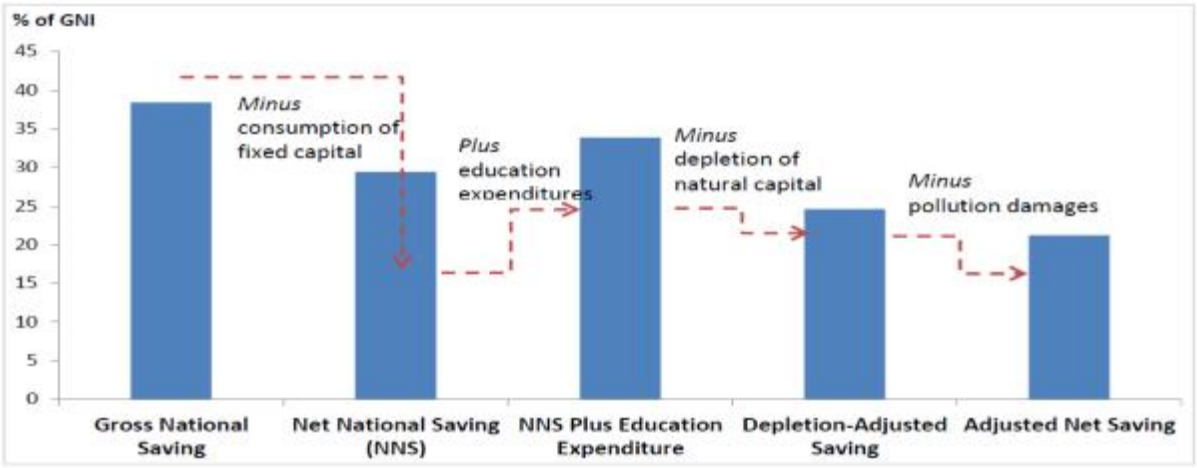

المصدر: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/adjusted-net-savings، تاريخ الاطلاع: 2020/05/15م.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية

أولا: وصف المتغيرات وضبط نموذج الدراسة

وبعد أن تطرقنا إلى أبرز الدراسات التطبيقية التي اهتمت بتوصيف البيئة المؤسساتية وتأثيراتها المحتملة على التنمية المستدامة لاسيما بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية. سنحاول في هذه الورقة، وبالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، الاجابة عن التساؤل المطروح في نسخته المبسطة: هل يتسق انقلاب حظوظ استدامة التنمية مع فرضية نقمة الموارد الطبيعية؟ وإذا كانت الاجابة بنعم؛ فهل لتحسين البيئة المؤسساتية القدرة على رفع الأثر السلبي لوفرة الموارد الطبيعة على الادخار الفعلي؟ إن الاجابة عن هذا التساؤل تستدعي الاحاطة بكل محددات التنمية المستدامة لكتابتها وتمثيلها في نموذج قياسي بوسعه تحديد وتفسير طبيعة وحجم تأثيراتها اقتصاديا بما يسمح بتقييم السياسات العامة والحكم عليها علاوة على امكانية الاستشراف والاقتراح. واستنادا إلى حيثيات عديد الدراسات المتخصصة في قضايا التنمية المستدامة أمثال:

Edwards, S. (1996), Dayal-Gulati, A. and C. Thimann (1997), Hamilton,K. and M. Clemens (1999), Atkinson, G. and K. Hamilton (2003), Ferreira, S. and J.R.Vincent (2005), Dietz. S and others (2007), Yang and others (2014).

اخترنا أبرز المتغيرات التي من شأنها التأثير على الادخار الفعلي، وذلك تبعا للنحو التالي:

- **متغيرات المراقبة أو المتغيرات الضابطة Control variables**: وتتضمن مجموعة من المتغيرات المعيارية التي تستخدم عادة في الدراسات التطبيقية المماثلة، وهي كالتالي:

$GDPG_{t-1}$: نمو الناتج المحلي الخام: الذي تم إبطاءه بفترة زمنية واحدة لتثبيت التحيز الداخلي المحتمل Potential endogeneity bias، ويتوقع أن يكون له تأثيرا موجبا على الادخار الفعلي.GDP PER CAPITA : يمثل نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي، ويتوقع أن يكون له تأثيرا موجبا على الادخار الفعلي. AGE : يعبّر عن سن التبعية أو الاعالة العمرية بالنسبة للأشخاص الذين يقل سنهم عن 15 سنة والذين يفوق سنهم 64 سنة إلى مجموع السكان القادرين على العمل (أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة)؛ ويتوقع أن يكون له تأثيرا سالبا تبعا لنظرية دورة الحياة life- cycle وما تقتضيه ظروف المعيشة التي تفيد بأن زيادة نسبة السكان التي تفوق أعمارهم 64 سنة ستقلل من معدلات الادخار عندما تتجه أعداد كبيرة منها نحو سحب مدخرات سنوات الجد والعمل بغرض تسوية الاستهلاك وتغطية نفقات أخرى. URB: نسبة التمدن الحضري (أو النسبة المئوية لسكان البلاد الذين يعيشون في المدن)، ويتوقع أن يكون له تأثيرا موجبا على الادخار الفعلي. لذا، فإن معدلات الحضرنة تعتبر مقياسا جيدا نسبيا كونه يدل على الرخاء. وتجدر الاشارة، بأنه تم الحصول على كل الاحصاءات المتعلقة بمتغيرات المراقبة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية WDI.

❖ **المتغيرات الرئيسية الجديرة بالاهتمام Main variables of interest**

RS: وفرة الموارد الطبيعية Resource abundance، معبر عنها بقيمة إنتاج المحروقات إلى إجمالي الصادرات (علما أنه تم الحصول على احصاءاته من الديوان الوطني للإحصاء ONS ومن تقارير بنك الجزائر)، وهو مقياس في غاية من الأهمية؛ إذ يتوقع أن يكون له تأثيرا سالبا على الادخار الفعلي تبعا لما تمليه أدبيات نقمة الموارد الطبيعية (زاكس ووارنر، 1995، 1997، 2001) التي وثقت ذلك بإثباتها لوجود ارتباط سلبي بين وفرة الموارد والنمو. وفي نفس الاطار، توصل الخبير الاقتصادي (**Gylfason.T , 2001, p 850**) إلى نفس النتيجة لما أقر بأن: لارتفاع حصة رأس المال الطبيعي (تعبيرا عن الوفرة) تأثيرات جانبية غير محمودة على اقتصادات البلدان والمتمثلة أساسا في: تقلص القدرة التنافسية وتراجعها في مجالي التصنيع والتصدير، وتحسن سعر الصرف الحقيقي (المرض الهولندي)، وانتشار سلوكيات البحث عن الريع، وضعف الحافز أو المبادرة لدى أفراد المجتمع على خلق الثروة (أي فقدان الثقة وتثبيط الذات)، واهمال التعليم وقلة الالتحاق بالمدارس لاسيما التعليم الثانوي منها.

INS: مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية، وتتضمن ما يلي:

- مؤشرات الجودة المؤسساتية والحوكمة: وتشمل أربعة مؤشرات من دليل المخاطر القطرية ICRG المتمثلة في كل من: نوعية البيروقراطية BQ، المساءلة الديمقراطية DA، الفساد COR، الصراعات الداخلية والخارجية IEC، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى وهي: استقلالية السلطة التنفيذية أو القيود التنفيذية XCONS، ونوعية المؤسسات أو الديمقراطية مقابل الاستبداد DVA. وتم استقاء احصاءاتها على التوالي من: Polity IV، HumanProgress. ويتوقع أن يكون لهذه المؤشرات تأثيرا موجبا على الادخار الفعلي.
- مؤشرات الانفتاح الديمقراطي: وتشمل كل من: الديمقراطية الانتخابية EDI، الحرية الديمقراطية LD، مكونات التشاركية PCI. وتنحصر قيم هذه المؤشرات بين 0 و1، إذ أن القيم القريبة من الواحد تدل على وجود انفتاح ديمقراطي كبير، في حين القيم القريبة من الصفر، تشير إلى وجود ديمقراطيات معيبة (أي بها خلل). ويتوقع أن يكون لهذه المؤشرات تأثيرا موجبا على الادخار الفعلي. علما أنه، تم الحصول على احصاءاتها من قاعدة بيانات HumanProgress.
- مؤشر الحقوق السياسية والحريات المدنية (PRLC) : وتشمل الحقوق السياسية كل حقوق المشاركة في المجتمع المدني والسياسة سواء بالترشح أو التصويت...أما الحريات المدنية فهي تعبّر عن حرية التعبير والدّين والاعتقاد والصحافة والتجمع والتنقل..، إذ تتراوح قيم هذا المؤشر بين 1(الحد الأقصى للحرية) و7(الحد الأدني للحرية)؛ بحيث ما بين 1 و3: تكون الحرية كاملة أو

مطلقة F، وما بين 4 و5: تكون الحرية جزئية PF، وما بين 6 و7: تكون غير حرّة NF. أيضا، ينحصر تنقيط الحقوق السياسية ما بين 1 و7. ويتوقع أن يكون لهذا المؤشر (أي متوسط الحقوق السياسية والحريات المدنية) تأثيرا موجبا على الادخار الفعلي. وفي الأخير، تم الحصول على بيانات الحقوق والحريات من بيت الحرية Freedom House.

وبعد أن تم ضبط المتغيرات المستقلة (متغيرات المراقبة والمتغيرات الجديرة بالاهتمام) وطبيعة تأثيراتها المتوقعة على التنمية المستدامة، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة بالتطبيق على معادلتي الانحدار:

المعادلة رقم 01:

$$ANS = \beta0+\beta1ANS_{t-1} + \beta2*gdpg_{t-1} + \beta3*\log gdppercapita + \beta4*age + \beta5*urb + \beta6*rs+ \beta7* ins+ \varepsilon i,t$$

المعادلة رقم 02:

$$ANS = \beta0+\beta1ANS_{t-1} + \beta2*gdpg_{t-1} + \beta3*\log gdppercapita + \beta4*age + \beta5*urb + \beta6*rs+ \beta7* ins+ \beta8* ins*rs + \varepsilon i,t$$

ومن باب التنويه والاشارة، فقد اعتمدنا وبصفة كبيرة عند اختيارنا لهذه المتغيرات على النموذج المعتمد من طرف سيمون ديتز Dietz وآخرون سنة 2007م في ضبط محددات التنمية المستدامة، كونه اشتغل على تلك المتغيرات الاقتصادية الكلية التي سبق وأن كان لها تأثيرا معنويا مهما في الدراسات التطبيقية. وفيما يخص المتغير التابع المعبَر عنه بالادخار الفعلي أو الادخار الصافي المعدل كنسبة من الدخل الوطني الاجمالي (المتغير الرديف للتنمية المستدامة)، فقد استثنيا من حساب مكوناته مؤشر أضرار تلوث الهواء Air Pollution Damage بيد أن له قاعدة بيانات جدَ محدودة. مع العلم، أنه قد استمدت جلَ احصاءات المتغير التابع من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية WDI، فضلا عن اقتباس بعض البيانات الناقصة لبعض المكونات من الديوان الوطني للإحصاء ONS.

ثانيا: منهجية الدراسة

تستدعي طبيعة النموذج المعتمد في الدراسة اعتماد نماذج تسمح بالحصول على مقدرات متسقة وغير متحيزة وذات كفاءة حتى في خضم وجود مشاكل قياسية وارتباط المتغيرات المستقلة بعامل الخطأ. وفي هذا الجانب، تمثل المتغيرات الداخلية للجانب الأيمن لاسيما منها المتغير التابع المبطأ أبرز نقاط قوة نموذج أو طريقة الفروق العامة للعزوم The Generalized Method of Moments (GMM) التي تأخذ بعين الاعتبار تلك الخواص. هذه الطريقة، تم تطويرها من طرف Lars Peter Hansen سنة 1982 في مقاله الموسوم بعنوان: Large sample properties of generalized method of moments estimators والذي نال به جائزة نوبل سنة 2013م. ليقوم بعده كل من Arellano و Bond بتطويرها عبر توظيف الشروط التعامدية بين المتغير المبطأ وحد الخطأ سنة 1991. وفي سياق استبعاد بعض النقائص (السببية العكسية)، اقترح كل من Blundell وBond نظام يسمح لهذه الطريقة بتقدير المعادلة عند الفروق الأولى والمعادلة عند المستوى في آن واحد (**جبوري. م، 2011، ص 347**). وهنا يعمل مقدر GMM على الجمع بين طريقة المربعات الصغرى المعممة وطريقة المتغيرات المساعدة Variables instrumentals. ويصاغ المقدر بالشاكلة التالية **(Bourbonnais. R, 2009, P157.)**:

$$\hat{a} = (X'Z(Z'\hat{\Omega}Z)^{-1}Z'X)^{-1}X'Z(Z'\hat{\Omega}Z)^{-1}Z'y$$

مع العلم أن:

A: المتغير المراد تفسيره أو المتغير التابع، X: المتغيرات التفسيرية، Z: الأدوات أو المتغيرات المساعدة.

$\hat{\Omega}$: مصفوفة تباين التباين المشترك للبواقي المقدرة في المرحلة الأولى باستخدام طريقة المتغيرات المساعدة.

ونبرر اختيارنا لهذه الطريقة، كونها تعالج عديد المشاكل القياسية منها: مشاكل التحيز الناتجة عن حذف المتغيرات المستقلة، ومشاكل أن تكون المتغيرات المستقلة كمتغيرات داخلية، وتأثيرات جذر الوحدة عند اختيار المتغيرات المساعدة (**Nkurunziza, J. D., & Bates R. H, 2003, P11**.).

ثالثا: تحليل ومناقشة النتائج

ترتكز دراستنا التطبيقية أو القياسية على البيانات المنشورة من طرف هيئات ومنظمات دولية ووطنية كالبنك العالمي WDI والديوان الوطني للإحصائيات ONS وبنك الجزائر، هذا من الجانب الاقتصادي، ومن جانب آخر، فهي تعتمد أيضا تلك الإحصاءات المنشورة من طرف هيئات دولية التي تهتم وتعتني أكثر بمسائل البيئة المؤسساتية مثل: مجموعة خدمات المخاطر السياسية The Political Risk Services Group's، بيت الحرية Freedom house، قاعدة بيانات Polity IV، قاعدة بيانات .HumanProgress. وفي ذات السياق، سنستخدم سلاسل زمنية سنوية تخص بالتمام الاقتصاد الجزائري التي تغطي الفترة الممتدة من 1984 إلى غاية 2017م، أين سنعتمد على أساليب التقدير القياسي المناسبة لتحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسساتية الرئيسية على التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، سنقوم بتقدير نماذج انحدار المعادلتين المشار إليهما في الفقرات السابقة باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم GMM عبر تقنيات برنامج Eviews 9، إذ سنستعمل عند كل تقدير متغير واحد على الأكثر من بين المتغيرات المؤسساتية المعتمدة في الدراسة.

بادئ ذي بدء، نقوم بفحص الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المراد استعمالها في التقدير، بحيث يتضح من خلال الملحق رقم 01 بأن متوسط الادخار الفعلي للجزائر على مدار فترة الدراسة قد قدر بـ 19.67%؛ بحيث سجل أعلى قيمة سنة 2007 (بـ 31.34%)، بينما بلغ أدنى قيمة له سنة 1989 (بـ4.67).

الآن، نذهب مباشرة إلى تقدير نماذج انحدار المعادلتين الأساسيتين (01) و(02):

I. **بالنسبة لنتائج تقدير نماذج انحدار المعادلة رقم 01** -باستخدام المصفوفة المقدرة بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Estimation weighting matrix: Two-Stage Least Squares -، فإنها تظهر في الملحق رقم 02 متبوعة بالتفسيرات التالية:

❖ **فيما يخص متغيرات المراقبة**، نلاحظ من خلال الجدولين: أن متغيرات المراقبة أو التحكم Control variables قد كان لها تأثيرات متباينة من حيث الاشارة والدلالة المعنوية:

- فقد امتاز المتغير التابع المبطأ بنوع من الاستقرار؛ إذ أن كل معاملاته المقدرة كانت موجبة ومعنوية في كل النماذج.
- أما النمو الاقتصادي المعبَر عنه بنمو الناتج المحلي الخام (المبطأ بفترة واحدة)، فقد حظي هو الآخر بتأثير موجب على الادخار الصافي المعدل في كل النماذج، غير أن هذا التأثير لم يكن معنويا إلاَ في بعض منها على سبيل الحصر (المساءلة الديمقراطية، الفساد، الاستقرار الحكومي، التشاركية). وعلى النقيض من ذلك، كان لنصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي تأثيرا سالبا على المتغير التابع في جلَ النماذج. عموما، هذا التأثير يتخالف مع الاتجاه النظري والتطبيقي المتوقع، بيد أن زيادة نصيب أو حصة الفرد من الدخل الوطني الاجمالي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين مستويات الادخار الفعلي. وبالمقابل، كان لسن التبعية تأثيرا سالبا في كل النماذج متبوعا بدلالة معنوية بالنسبة لكل من: المساءلة الديمقراطية، الفساد، الاستقرار الحكومي، الصراعات الداخلية والخارجية، الحقوق السياسية والحريات المدنية. وفي سياق تابع، كان لنسبة التمدن الحضري تأثيرا موجبا ومعنويا لدى أغلبية النماذج المقدرة، وبهذا الصدد، تبدي النتائج المسجلة في حق هذين المتغيرين مدى توافقها مع التوقعات.

❖ **وفيما يتعلق بالمتغيرات الرئيسية الجديرة بالاهتمام:**

- فقد كشفت النتائج أن لوفرة الموارد الطبيعية تأثيرا سالبا على الادخار الصافي المعدل في جميع النماذج المقدَرة، ولعل أهم ما ميز هذا التأثير، أنه كان معنويا في جل التقديرات – لكن بمعاملات صغيرة– وهو الأمر الذي يدعم نوعا ما صحة "فرضية نقمة الموارد الطبيعية" في الاقتصاد الجزائري. ومنه، نخلص إلى نتيجة جوهرية مفادها: بأنه كلما ازدادت وفرة الموارد الطبيعية كلما أخذ الادخار الصافي المعدل بالانخفاض، مما يعني بأن هناك جزء كبير من ريوع الموارد الطبيعية يتم استهلاكه بدلا من استثماره في أصول انتاجية ذات قيمة نفعية. وبالتالي، تشير تقديرات الادخار الفعلي في ظل وفرة الموارد إلى اتجاه يبعث على القلق والتساؤل والحيرة. وتقتضي مجابهة هذا الوضع من صناع القرار أو السلطات بذل المزيد من الجهود الاستثمارية المنتجة لضمان استدامة التنمية ودعم الرخاء المستقبلي عوض تنفيذ برامج استثمارية عمومية ضخمة هي في الأساس ليست بمربحة لاسيما في خضم انتشار سلوكيات البحث عن الريع في الاقتصاد. عموما، تتفق هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة لـ (**World Bank ,Ibid, 2006, P56**) عندما أقرت بأن ريع الموارد قد وجه نحو الاستهلاك، لا نحو الاستثمار، وبأن هذا السلوك كان بمثابة الاتجاه العام والشائع لدي أغلبية البلدان الغنية بالموارد، وحتى وإن قامت بإنفاق جزء لا بأس منه على مشاريع كبيرة، فإنه سيكون ذلك فقط لجلب الأنظار. كما تتفق أيضا مع وجهات النظر التي قدمها كل من سيمون ديتز وإريك نيومايز وإندرا دي سويسا سنة 2007 وشكوري سيدي محمد & شيبي عبدالرحيم سنة 2013 حيال ذلك.
- ومن المثير للاهتمام، أن تتوافق جل تأثيرات مؤشرات البيئة المؤسساتية –على الادخار الفعلي– مع التوقعات؛ فهي تبقى تحتفظ بمعنويتها من الناحية الاحصائية في كل النماذج. بداية كان لمؤشرات الجودة المؤسساتية والحوكمة تأثيرا معنويا موجبا في كل النماذج. ومنه، سيفضي تحسين: مؤشرات نوعية البيروقراطية، المساءلة الديمقراطية، الفساد إلى زيادة الادخار الصافي المعدل بمقدار: 2.472، 1.843، 7.466 على التوالي، بينما سيكون للتأثيرات المتبقية معاملات أصغر من نظيرتها المذكورة –على سبيل الاشارة–. كذلك، كان لمؤشرات الانفتاح الديمقراطي تأثيرا معنويا وموجبا على الادخار الفعلي لكن بمعاملات كبيرة جدا (33.745، 68.738، 54.94) مقارنة مع معاملات النماذج الأخرى، نظرا لصغر قيم العلامات المعطاة لهذه المؤشرات من طرف الجهات المشرفة على اعدادها، ولتفادي مثل هذه المشاكل القياسية التي تنتهي بتحيز واضح في النتائج، قمنا بإدخال اللوغاريتم Log على المتغير التابع (لما كانت كل بياناته موجبة)، وهذا بالتطبيق على الانحدار المتعلق بمؤشرات الانفتاح الديمقراطي لا غير بغية الحصول على تقديرات مقبولة قياسيا وقابلة للتفسير اقتصاديا. وبناء على التقديرات الواردة في الملحق رقم 03، جاءت النتائج كالتالي: أن تحسن مؤشرات الانفتاح الديمقراطي (الممثلة بـ الديمقراطية الانتخابية والحرية الديمقراطية ومكونات التشاركية) سيؤدي إلى رفع الادخار الفعلي بمقدار 1.231، 2.309، 2.019 على التوالي. وأخيرا، كان لمؤشر الحقوق السياسية والحريات المدنية تأثيرا سالبا ومعنويا على الادخار الفعلي في حدود 2.262 غير أنه يتنافى مع التوقعات.

إجمالا، وبإمعان النظر في نتائج نماذج الانحدار المتعلقة بمؤشرات البيئة المؤسساتية، نستخلص بأن الحدَ من سلوكيات انتشار الفساد في بلدنا سيكون له أثر طيب ومهم على الادخار الفعلي على غرار المؤشرات الأخرى، أين سيرتفع مستواه بمقدار 7.466. مرة أخرى، تتفق نتائجنا مع ما خلص إليه سيمون ديتز Dietz وآخرون سنة 2007م عند دراستهم لنفس العلاقة، أين وجدوا بأن الحدَ من الفساد له تأثير ايجابي على الادخار الفعلي. وعليه، تشدد تحصيلات مخرجات الاقتصاد القياسي على أن تحسين نوعية البيئة المؤسساتية في الجزائر سيزيد حتما من احتمالات النجاح وفرص استدامة التنمية عبر رفع الأثر السلبي لوفرة الموارد على أجزاء الاقتصاد الوطني.

II. **ولبلوغ نتائج أفضل، لابد من تقدير نماذج انحدار المعادلة رقم 02**: في هذه المرة، قمنا بتقدير المعادلة الثانية بطريقة GMM لكن باستخدام المصفوفة المصححة لأخطاء عدم ثبات التباين Heteroskedasticity-Consistent Covariance matrix –بيد أنها تعمل على تعديل القيم المقدرة للأخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار– فضلا عن إضافة متغير التفاعل المعبر عنه بـ INS*RS إلى المعادلة السابقة لتقدير أثر التفاعل بين البيئة المؤسساتية ووفرة الموارد على التنمية المستدامة، أين سيقيس معامل التفاعل β8 interaction term ذلك. ويتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثيرا موجبا على الادخار الفعلي. وباعتبار أن متغير RS هو المتغير التنبؤي predictor variable وINS هو المتغير المعدَل moderator variable، فإنه يمكن أن تصبح العلاقة السالبة بين وفرة الموارد وGS موجبة – أي ستتحسن – عندما تكون هناك مؤسسات سياسية أفضل. للإشارة، لما تكون لمعاملات التفاعل تأثيرات معنوية؛ فإنه يضحى من غير المجدي الأخذ بنتائج التأثيرات الفردية لوفرة الموارد ومؤشرات البيئة المؤسساتية طبقا للطريقة التقليدية المعمول بها. وعليه، وبعد تجريب عديد النماذج واختيار الأحسن منها، تكشف النتائج المقدرة في الملحق رقم 04، بأن لمتغيرات التفاعل تأثيرات موجبة على الادخار الفعلي باستثناء الحقوق السياسية والحريات المدنية PRLC، بحيث سيكون لتحسين مؤشرات: المساءلة الديمقراطية، واستقلالية السلطة التنفيذية أو/ القيود التنفيذية، ونوعية المؤسسات أو/ الديمقراطية مقابل الاستبداد، ومكونات التشاركية تأثيرا موجبا ومعنويا على الادخار الفعلي بمقدار: 0.082، 0.066، 0.036، 1.877 على الترتيب. وما هو ملاحظ، بأنه سيكون لمكونات التشاركية تأثير مهم على غرار المتغيرات الأخرى التي ستمتاز تأثيراتها بصغر معاملاتها. ومن جهة أخرى، لم يكن لمعامل التفاعل INS*RS المتعلق بنموذج PRLC أيّة دلالة احصائية مهمة، ضف إلى ذلك إشارته السالبة التي تتخالف مع التوقعات.

خاتمة:

لقد استهوى لغز انقلاب حظوظ التنمية والاختلاف الهائل بين أغنى بلدان العالم وأفقرها، الكثير من الباحثين الاقتصاديين في البحث عن الأسباب الدفينة وراء ذلك من خلال تقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية تبعا للنهج التاريخي مع التركيز على مجموعات محددة من المؤسسات أي التي توفر حماية لحقوق الملكية وغيرها من الأمور الأساسية الحاسمة. لتركز معظم الأعمال العلمية بما فيها تقارير لمؤسسات دولية– في السنوات الأخيرة– تحليلها على اختبار الروابط أو مدى قوة الروابط بين البيئة المؤسساتية والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، سعينا إلى تسليط الضوء على مدى تأثير البيئة المؤسساتية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى غاية 2017 باستخدام– طريقة الفروق العامة للعزوم GMM–، لتخلص نتائج الدراسة التطبيقية مجتمعة إلى ما يلي: التأثير الموجب للنمو الاقتصادي على الادخار الصافي المعدل –دون أن يكون معنويا في كل النماذج–، غير أن هذا التأثير كان معنويا بالنسبة لنسبة التمدن الحضري لدى أغلبية النماذج. في حين كان لسن التبعية ووفرة الموارد الطبيعية تأثيرا سالبا ومعنويا على المتغير التابع في جل النماذج، كذلك لم يكن لنصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي تأثيرا معنويا موجبا غالبا باستثناء نموذجين (بالنسبة لمعادلة الانحدار الأولى). وبالمقابل، كان لمؤشرات النوعية المؤسساتية سواء لوحدها أو بالتفاعل مع الوفرة تأثيرا معنويا موجبا على الادخار الصافي المعدل لدى أغلبية النماذج، هذا ما يؤكد أهمية تحسين البيئة المؤسساتية لتعزيز فرص التنمية المستدامة للبلد.

وتشير هذه النتائج إلى إمكانية تعزيز التنمية المستدامة إذا قامت سلطات البلد بتحسين نوعية مؤسساتها، أين تزداد المنافع المحتملة لوفرة الموارد الطبيعية لتكون مكاسب النمو والدخل أكبر على المدى المتوسط والطويل. ومن الجهود المبذولة في سبيل ذلك، إن ذكرت فتحمد، هو قيام السلطات بإنشاء هيئة وطنية مستقلة للوقاية من الفساد بمقتضى القانون رقم 06-01، والتي كثفت مؤخرا (ابتداء من نوفمبر 2019) من حجم نشاطاتها والمتمثلة أساسا في اعداد المشروع التمهيدي للسياسة الشاملة للوقاية من الفساد بمشاركة وانخراط جميع

الفاعلين في الساحة الوطنية من خلال برمجة عديد اللقاءات التشاورية مع ممثلي الدوائر الوزارية وهيئات الرقابة والهيئات الاستشارية والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات المدنية والتجمعات المهنية، وفي هذا الشأن، تم تسطير مجموعة من المحاور الاستراتيجية وهي:

- ✓ تكريس قواعد الحكامة لإرساء دولة القانون والحق من خلال: تعزيز قدرات المؤسسات العمومية– من حيث الشفافية والفعالية، وتحسين جودة المرفق العمومي، وتفعيل آليات تقييم السياسات العامة،
- ✓ تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية عبر مراجعة الأنظمة المتعلقة بالتصريح بالممتلكات وبتضارب المصالح، وتعزيز مدونات السلوك والأخلاق، وتسهيل الوصول إلى المعلومات،
- ✓ مشاركة المجتمع المدني ووسائل الاعلام في صنع القرار (الديمقراطية التشاركية) والوقاية من الفساد،
- ✓ تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع الاقتصادي الوطني ب: اعتماد أنظمة لإدارة مخاطر الفساد، وتعزيز قواعد المنافسة العادلة والشفافية في الصفقات العمومية، وأخلقة بيئة الأعمال، ومكافحة تبييض الأموال،
- ✓ دعم دور وقدرات أجهزة الرقابة وقطاع العدالة في الوقاية من الفساد،

قائمة المراجع:

1. Eigen-Zucchi, C, Eskeland, G. S., & Shalizi, Z, Institutions Needed for More than Growth By facilitating the management of environmental and social assets, institutions underpin sustainable development, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003.

2. Edwards. S, Why are Latin America's saving rates so low? An international comparative analysis', Journal of Development Economics 51, 1996.

3. Hamilton,K. and M. Clemens, Genuine saving rates in developing countries, World Bank Economic Review. Vol 13(February),1999.

4. Atkinson, G. & Hamilton, K. Savings, Growth and the Resource Curse Hypothesis. World Development, 31(11), 2003.

5. World Bank, Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century, Washington, D.C, 2006.

6. Dietz.S and Neumayer. E & Soysa. I: Corruption, the resource curse and genuine saving, Environment and Development Economics , Number 12, 2007.

7. Stoever, J. On comprehensive wealth, institutional quality and sustainable development-quantifying the effect of institutional quality on sustainability. Journal of Economic Behavior & Organization, 81(3), 2012.

8. Yang. J, Managi. S, Sato. M, The effect of institutional quality on national wealth: an examination using multiple imputation method, environmental economics and policy studies. Vol 17, Issue 3, 2014.

9. شكوري. س.م & شيبي.ع، العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: دراسة حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 2013.

10. Edison. H, Testing the Links How strong are the links between institutional quality and economic performance?, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003.

11. أسيموجلو. د & روبنسون.ج، لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة والازدهار والفقر، ترجمة أحمد بدران، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2015.

12. Rodrik, D., & Subramanian, A, the primacy of institutions (and what this does and does not mean), IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003.

13. Sachs.J.D, Institutions Matter, but Not for Everything The role of geography and resource endowments in development shouldn't be underestimated, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003.

14. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة_اليونيسكو، التربية من اجل التنمية المستدامة، ترجمة حنان عبدالله عنقاوي، 2013، بدون. للمزيد من المعلومات انظر إلى الرابط التالي (تاريخ الاطلاع: 2020/06/05):
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000216383_ara

15. Gylfason, T, Natural Resources ,Education , and Economic Development , European Economic Review 45, 2001.

16. جبوري. م، تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012.

17. Bourbounnais R, Econometrie: cours et exercices corriges, 9 éditions, Dunod, 2015.

18. Nkurunziza. J. D, Bates. R. H, Political institutions and economic growth in Africa, CID Working Paper No. 98, 2003.

الملاحق:

الملحق رقم 01: التوصيف الاحصائي للمتغيرات المستخدمة في التقدير

Date: 04/20/20 Time: 21:16
Sample: 1984 2017

	ANS	GDPGT	GDPPERCAPI	AGE	URB	RS	BQ	DA	COR	GS	IEC	ICONST	DVA	EDI	LD	PCI	PRLC
Mean	19.67407	2.806961	7.875906	66.33499	6.862028	94.44662	1.810606	3.188131	2.478535	8.855556	8.457071	3.424242	-1.376788	0.296848	0.128182	0.246424	5.569909
Median	21.35340	3.408000	7.843849	60.25106	6.882808	94.19073	2.000000	3.500000	2.000000	8.583333	8.666667	3.000000	-2.000000	0.335000	0.133000	0.268000	5.500000
Maximum	31.34638	7.209900	8.614320	95.21475	7.455267	141.7364	3.000000	5.000000	4.000000	10.50000	9.916667	5.000000	2.300000	0.372000	0.161000	0.321000	7.000000
Minimum	4.677741	-2.109801	7.318865	48.69997	6.425263	66.34228	1.000000	1.750000	1.500000	4.250000	5.500000	1.000000	-9.000000	0.167000	0.069000	0.114300	4.000000
Std. Dev.	7.165273	2.278246	0.446135	16.53123	0.207725	19.69286	0.539948	0.959687	0.945804	1.695223	1.130772	1.561859	3.866718	0.066588	0.023917	0.068966	0.565334
Skewness	-0.314337	-0.428270	0.260047	0.471555	0.343347	2.088805	-0.146785	0.072259	0.631244	-0.536793	-1.957894	-0.382682	-0.530380	-0.896210	-0.961256	-1.066413	-0.625961
Kurtosis	2.125589	2.540997	1.633764	1.663410	4.365925	13.89881	2.929757	1.896704	1.846329	2.486469	3.136538	1.778895	2.321677	2.262311	3.268593	3.266953	5.808809
Jarque-Bera	1.594760	1.303568	2.938511	3.679452	2.983359	187.3250	0.125878	1.989654	4.021673	1.959247	8.296766	2.853131	2.982692	5.166808	5.504177	6.352576	13.00305
Probability	0.450508	0.521115	0.230097	0.158961	0.223972	0.000000	0.939001	0.370342	0.133877	0.375452	0.342921	0.240136	0.236891	0.075554	0.063794	0.041740	0.001501
Sum	648.2443	92.60000	259.8949	2189.055	226.4468	3116.844	59.75000	105.2083	81.79167	285.8333	279.0833	113.0000	-62.00000	9.895000	4.230000	8.132000	184.5000
Sum Sq. Dev.	1642.917	166.2388	6.368152	8745.008	1.380784	3658.784	9.229010	29.28682	28.82542	89.73485	40.91681	79.06891	503.5152	0.137956	0.017849	0.118950	10.22727
Observations	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الجودة المؤسساتية والحوكمة											
HumanProgress	**Polity IV**		**ICRG**								
نوعية المؤسسات أو الديمقراطية مقابل الاستبداد **DVA**	استقلالية السلطة التنفيذية أو القيود التنفيذية **XCONS**		الصراعات الداخلية والخارجية **IEC**	الاستقرار الحكومي **GS**			الفساد **COR**	المساءلة الديمقراطية **DA**	نوعية البيروقراطية **BQ**		
0.735 4.585*	0.755 *7.223	0.709 *4.027	0.479 3.090*	0.934 11.285*	0.864 7.529*	0.422 2.283**	0.605 4.435*	0.633 4.910*	0.920 8.358*	0.670 3.426*	ANS $t-1$
0.395 1.601	0.351 1.390	0.345 1.342	0.292 1.139		0.365 1.110	0.565 ***	0.408 ***	0.392 ***	0.431 1.612	0.367 1.390	GDP G_{t-1}

						1.878	1.717	1.758			
2.408- 1.691***-	2.533- *** 1.767	2.257- 1.339-	2.119- 1.418-		0.294 0.226	1.089- 0.870-	4.168- 2.382**	2.049- *** 1.843	1.264- 0.921-	1.010- 0.748-	GDP PER CAP ITA
0.009- 0.089-		0.040- 0.327-	0.258- 3.175*-			0.273- 2.863*-	0.686- 3.451*-	0.149- 2.388**		0.142- 1.527-	AG E
5.130 2.872*	4.108 **2.517	4.388 **2.350	6.156 3.045*		1.224 0.730	6.874 2.781*	10.828 3.766*	5.212 3.230*	2.365 1.534	4.300 2.186**	UR B
0.106- 2.014**-	0.106- **2.018	- 0.101 - 1.836 ***	0.087- 1.632-	0.053- 1.567-	0.119- *** 1.917	0.054- 0.905-	0.082- 1.636-	0.09- 2.098**	0.108- *** 1.925	0.091- 1.626-	RS
0.704 2.154**	1.686 *3.049	1.420 1.436	1.106 *** 1.690	0.789 2.297**	0.285 0.665	0.683- 1.339-	7.466 2.651*	1.843 3.375*	2.472 2.180**	1.134 0.803	INS
0.874	0.861	0.862	0.866	0.786	0.817	0.861	0.883	0.896	0.842	0.855	R^2
2017-1984	2017-1984		-1984 2017	2017-1984			-1984 2017	-1984 2017	2017-1984		الفترة

الملحق رقم02: نتائج تقدير المعادلة رقم 01 على طريقة -GMM (ANS هو المتغير التابع)

مؤشرات الحقوق والحريات	الانفتاح الديمقراطي			
Freedom House	**HumanProgress**			
الحقوق السياسية والحريات المدنية **PRCL**	مكونات التشاركية **PCI**	الحرية الديمقراطية **LD**		الديمقراطية الانتخابية **EDI**
0.772 *4.541	0.540 *4.430	0.844 *8.093	0.653 *3.039	0.864 *4.688	ANS_{t-1}
0.229 0.903	0.911 *3.568	0.238 0.853	0.300 1.051	0.191 0.763	$GDPG_{t-1}$
1.069- 0.927-	3.313 **2.402	1.216- 0.925-	0.857- 0.630-	0.758- 0.686-	GDP PER CAPITA
0.133- 1.835***-	0.088 0.963		0.130- 1.012-	0.031 0.276	AGE
6.428 *3.288	4.815- ***1.670-	2.283 1.521	4.022 ***1.764	1.030 0.445	URB
-0.108 -**2.036	0.062- 1.378-	0.131- **2.336-	0.101- 1.615-	0.116- **2.218-	RS
2.262- 2.129**-	54.94 *3.895	68.738 **2.420	27.268 0.547	33.745 **2.411	INS
0.873	0.906	0.847	0.853	0.878	R^2
2017-1984	2017-1984	2017-1984		2017-1984	الفترة

*معنوية عند 01%، **معنوية عند 05%، ***معنوية عند 10%، *Significant at 1%, **significant at 5%, ***significant at %10

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 03: نتائج اعادة تقدير المعادلة رقم 01 على طريقة GMM (لوغاريتم ANS هو المتغير التابع)

الانفتاح الديمقراطي				
HumanProgress				
التشاركية PC	الحرية الديمقراطية LD		الديمقراطية الانتخابية EDI	
0.480 *4.040	0.799 6.710	0.590 2.353	0.867 4.233	ANS_{t-1}
0.030 *3.554	0.005 0.558	0.008 0.807	0.003 0.367	$GDPG_{t-1}$
0.145 *3.145	-0.022 -0.481	-0.005 -0.116	-0.009 -0.242	GDP PER CAPITA
0.004 1.539		-0.004 -0.942	0.001 0.475	AGE
-0.186 -***1.927	0.05 1.241	0.136 1.422	-0.003 -0.037	URB
-0.001 -0.745	-0.002 -1.521	-0.002 -1.069	-0.002 -1.424	RS
2.019 *4.298	2.309 **2.339	0.687 0.346	1.231 **2.322	INS
0.870	0.771	0.779	0.816	R^2
2017-1984	2017-1984		2017-1984	الفترة

*معنوية عند 01%، **معنوية عند 05%، ***معنوية عند 10%، *Significant at 1%, **significant at 5%, ***significant at %10

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم 04: نتائج تقدير المعادلة رقم 02 على طريقة -GMM (ANS هو المتغير التابع)

الحقوق السياسية والحريات المدنية PRCL	مكونات التشاركية PCI	نوعية المؤسسات أو الديمقراطية مقابل الاستبداد DVA	استقلالية السلطة التنفيذية أو القيود التنفيذية XCONS	المساءلة الديمقراطية DA	
0.841 4.202*	0.440 4.110*	0.741 5.704*	0.626 4.760*	0.518 4.809*	ANS_{t-1}
0.311 1.412	1.115 2.953*	0.325 1.770***	0.142 0.608	0.222 0.931	GDPGt-1
2.451- 1.369-	5.531 2.725*	1.493- 1.883***-	0.375- 0.303-	0.522- 0.452-	GDP PER CAPITA
0.090- 0.854-	0.133 1.239	0.002- 0.018-	0.145- 1.126-	0.233- 3.372*-	AGE
1.416 0.274	1.089- 0.279-	4.438 4.231*	8.108 5.475*	8.625 3.939*	URB
0.340 0.766	0.580- 1.987***-	0.138- 4.732*-	0.409- 2.441**-	0.371- 2.184**-	RS
5.125 0.756	104.86- 1.176-	2.836- 2.868**-	5.551- 1.787***-	6.501- 1.357-	INS
0.081- 1.013-	1.877 1.816***	0.036 3.172*	0.066 2.065**	0.082 1.768***	INS*RS
0.887	0.910	0.888	0.860	0.890	R^2

*معنوية عند 01%، **معنوية عند 05%، ***معنوية عند 10%، *Significant at 1%, **significant at 5%, ***significant at %10

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9